



خطاب جلالة الملك

بمناسبة افتتاح المناظرة حول قانون الاستثمارات الجديد

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

إننا جريا على عادتنا أبينا إلا أن نخطو خطوة جديدة وحاسمة في ميدان الاستثمارات، أبينا إلا أن نشارككم في تفكيرنا وفي أعمالنا وفي مجهوداتنا وفي تخميناتنا وتخطيطاتنا حتى يكون عملنا متسماً بالروح الجماعية والتفكير على الصعيد الوطني، وقد انتقينا من النخبة المفكرة في الشؤون الاقتصادية ثلة من الممثلين للغرف الصناعية والتجارية وغرف الصناعة التقليدية، كما انتقينا منتخباً من أرباب الأعمال وأصحاب الأبنك وذوي التفكير والمبادرات في الميدان الاقتصادي والتجاري والمالي، وذلك اعتقاداً منا أن تخطيطنا الحماسي سوف تكون جدواه ناقصة غير كاملة إذا نحن لم نتبعه فوراً بقانون يحدد للاستثمارات، حتى يمكن لجميع من أراد أن يعمل في الميدان الاقتصادي والصناعي أن يعلم أولاً التخطيطات، أي الأهداف، ويكون على بينة تامة من الطرق والسبل والمسطرة. ولقد اطلع البعض منكم على التخطيط الحماسي، وقد رأيت أن المجهود الذي تريد أن تقوم به الدولة في الميادين الصناعية وفي ميدان المناجم وفي ميدان السياحة وفي ميدان النشاط البحري وفي ميدان الصناعة التقليدية سوف يتطلب مبلغاً من المال يقرب من ستة آلاف مليون درهم.

وقد اطلعتم في مشروع التخطيط الحماسي على أن هذا المجهود سوف يكون مطلوباً في آن واحد من الدولة ومن القطاع الخاص، فإذا كانت للدولة وسائلها وإمكاناتها كان واجباً ولزماً علينا أن نعطي للقطاع الخاص بعض التشجيعات وأن نضع له نموذجاً ونضع له خططاً وبرامجاً حتى يمكنه أن يساهم في هذا الغزو الاقتصادي والتوسع الاقتصادي، ذلك أننا نعتقد أن كل اطمئنان وطمأنينة وكل اتزان وكل توازن لا يمكن أن يحصل كل هذا إلا إذا كانت الخلية المغربية كيفما كان مستواها خلية متزنة متوازنة مطمئنة من الناحية الاقتصادية مطمئنة على عيشها ومطمئنة على مالها ومآل أبنائها.

وقد أمعنا النظر في قانون الاستثمارات الذي وضع أيام والدنا المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه سنة 1960 فوجدناه ملائماً للحالة التي كان يعيش عليها المغرب آنذاك.

إلا أنه من سنة 1960 إلى 1973 مضت 13 سنة، ونما المغرب ونمت إمكاناته ونمت مطامحه ونما سكانه وتكاثر اليد العاملة وتكاثر البطالة وأصبح علينا أن نراجع ذلك القانون، وهناك وضعنا أمام اختيارات شتى.

— كيف سيعاد النظر في قانون الاستثمارات ؟

— هل سيكون داخلاً في فلسفة تجعل الدولة تتدخل أكثر وأكثر مما كانت عليه، أم ستجعل الدولة بمعزل أو كالتفريج على نشاط ذوي المبادرات ؟

— أم سيكون هناك تعامل وتساكن بين مجهودات الدولة وبين إمكاناتها وبين وسائل الخواص ؟

وهنا ركبنا الطريق التي ركبناها في تصميمنا الحماسي أردنا أن نكون أمة وسطاً، وأردنا أن يكون مذهبنا لا المذهب الرامي إلى التأميم وتدخل الدولة في جميع الميادين، ولا ذلك التفكير الذي يجعل الدولة تعمل عملها



وتكون بمثابة متفرج بالنسبة للقطاع الخاص، بل أثقلنا كاهل الدولة بأعباء وبواجبات ومسؤوليات سوف نعطيكم بعض الأمثلة عنها.

أولاً : في القانون الماضي كانت القاعدة هي الاذن، وعدم الاذن هو الاستثناء. وعلى العكس في قانون الجديد أصبح الاذن هو الاستثناء، وأصبح العمل الحر والمبادرة الحرة هي القاعدة، وذلك لأسباب :

السبب الأول، أننا كلما وضعنا إذناً يؤذن به أو رخصة تعطى، فتحنا أبواباً للتنازل والتدخلات غير التزمية، ولبعض الأعمال التي من شأنها أن تلتطخ سمعة الإدارة وجبين الدولة.

ثانياً : نعتقد أن الدولة لا يمكنها أن تسير بالسرعة اللازمة للمشاكل القضائية والإدارية والتعليمية وغيرها وتسير كذلك حاجيات ومطالب الخواص.

وأخيراً : اعتقدنا أن المغاربة ولله الحمد ولجوا ميداناً هو ميدان المبادرات الخاصة، فشلوا في بعضها، ولكنهم لم يفشلوا في جلها، فأصبحوا قادرين، وأصبحوا بمثابة الناس المسؤولين الكفاة القادرين على أن يلجوا هذا الوطن دون خطأ أو زلل.

وهكذا سواء في الميدان السياحي، أو في الميدان الصناعي، أو في ميدان النشاط الرامي إلى استثمار المناجم، أو في الملاحة البحرية، أو في الصناعة التقليدية، قررت الدولة أن تسقط الاذن، ثم تسقط تلك اللجنة — لجنة الاستشارات — التي كانت تنظر في المشاريع وتقدر هل هي صالحة أم غير صالحة، وقررت كذلك أن تعفي المشاريع بكيفية عامة.

ولست أريد أن أدخل في التفصيل حول الأرباح والضرائب على الأرباح المهنية لمدة تتراوح في بعض الأحيان من خمس سنوات إلى عشر سنوات، وقررت أن تفتح قروضاً نافعة طويلة المدى بفائدة ضئيلة جداً لكل من أراد أن يستثمر في بعض الميادين، إلا أنها أوقفت تلك الإعانة التي كانت تبلغ 15 في المائة والتي كانت تعطيها لكل مشروع مشروع، ذلك أننا إذا قابلنا بين التسهيلات وبين القروض الطويلة المدى وبين التشجيعات وبين حذف الضريبة على الأرباح المهنية لمدة سنين، وجدناها ذات نفع أكبر بكثير من الإعانة التي كانت تعطيها الدولة والتي كانت تقدر بخمسة عشرة في المائة.

وهنا نظرنا كذلك إلى مقاييس أخرى، نظرنا إلى مقاييس الاستهلاك في الداخل والاستهلاك في الخارج، وكما قررنا أن نشجع الاستهلاك والبيع في الداخل قررنا بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة وللأسواق الخارجية أن نشجع المنتجين للاستهلاك في الخارج، فكل من تعاطى نشاطاً اقتصادياً يرمي إلى أن يبيع منتجاته في الخارج وجد نوعاً جديداً ومهماً ولا بأس به من الإعانات والمعونات حتى يمكن أن تروج البضاعة المغربية في الأسواق الخارجية.

ونظرنا فوق هذا كله إلى مسألة المغربية، فنحن نشترط المغربية في جميع الاستثمارات التي تعمل للاستهلاك الداخلي، ولكن لا نشترط فيها مثل المغربية التي اشترطناها في قانون ثالث مارس الذي قررنا فيه مغربة بعض القطاعات الاقتصادية ذلك أن الذي يهنا هو تشغيل اليد العاملة، وترويج البضاعة المغربية في الداخل.

وأخيراً لكي نكون واقعيين ومنطقيين فكل من أراد مثلاً أن يبني هنا مبنى للسياح أو معملاً ولو خرج وترك المغرب لن يحمل معه التزل ولن يحمل في حقيقته المعمل، حتى ولو خرج سيقى رأس المال، والفندق



والمعمل ملكاً للتراب، ترعى إلى ترويج البضاعة في الخارج، وبيعها الاستثنائي في السوق الداخلية لا تشترط المغربة يقيناً منا بأنه لن يوجد أي مستثمر أجنبي يريد أن يقوم بنشاطه وحده دون أن يشرك مغرباً معه أو جماعة من المغاربة.

ولكن كل هذا تشجيع للاستثمار والابداع والانتاج والمبادرات وروح المنافسة وقبل كل شيء تشجيع للتشغيل، ذلك أنكم رأيتم في المخطط الخماسي ورأيتم ولمستم أثناء دراساتكم للمشاكل أن مشكلة اليد العاملة هي مشكلة صعبة بالنسبة لنا، ذلك أن النسل يتزايد وأن البطالة من شأنها إذا لم نضع حلاً ناجعاً لها أن تصبح يوماً ما ثقلًا يثقل كاهلنا، ونحن في غير حاجة إلى مثل هذه الأثقال.

هذه فلسفتنا وفلسفة هذا المشروع دون أن ندخل في التفاصيل أردنا قبل كل شيء أن نعطيكم التقنيات اللازمة ونعطيكم الفلسفة التي حدث بنا وبحكومتنا إلى وضع هذا القانون، وأردنا قبل كل شيء أن نسطر لكم الطريق حتى يعلم كل منا من أين ابتداءً وإلى أين سيصل.

وإننا نلجئ منكم أن تنكبوا بسرعة على النظر في هذا القانون، إن جميع المؤسسات الدولية أو الخاصة أو الدول التي نتعامل معها تنتظر بفارغ من الصبر أولاً التخطيط الخماسي، وثانياً تنتظر قانون الاستثمارات حتى يمكنها أن تضع هي بدورها مخططاتها فيما يخص الإعانات التي ستدفعها للمغرب إما بمشاركتها وإما بقروض طويلة أو متوسطة المدى.

فأمل فيكم أن تنقسموا إلى لجان، ذلك أن قانون الاستثمارات كما سترون يحتوي على قانون للاستثمارات الصناعية وقانون للاستثمارات السياحية، وفي الحقيقة هو مجموعة قوانين فإذا أنتم وضعتم لجاناً تعمل كل لجنة للنظر في قانون معين سوف تربحون الوقت وسيمكنكم أن تصلوا إلى العمق وتستخلصون النتيجة والفلسفة.

إلا أن هذا كله سوف لا يتأتى — وأقول لهم هذا وهم أمامي — إلا إذا كان المسؤولون عن الأبنك المؤتممة والتي لها دور مهم جداً في هذه القوانين (وسوف أسميهم أمامكم وأمام مواطنيهم جميعاً)، إلا إذا كان السني فارس، والسني الحبيب الفهري الفاسي، مجتدين تمام التجديد مراجعين لمسطرة أبنائهم مستعدين للنظر في جميع الملفات عازمين على القيام بواجباتهم وبمهمتهم، وإذا كانت لهم صعوبات من الناحية الإدارية فنحن هنا لنحلها وإذا كانت عندهم مسطرات ثقيلة فنحن هنا لننظر في المسطرات وإذا كانت عندهم قلة الأطر فنحن هنا للنظر في قلة الأطر، لكن نريد منهم النية الحسنة والعزم الأكيد والروح الوطنية — وإننا لعلّ يقين من أننا سنجدها فيهم — لأنهما مسؤولان شخصياً كأفراد وكأبنك على نجاح وعلى انطلاق هذا القانون — قانون الاستثمارات بصفة خاصة.

وستجدون طيه حضرات السادة قانوناً خاصاً بالصناعة التقليدية تلك الصناعة التي نحبا والتي نقدرها ونعزها، تلك الصناعة التي تشغل الثلث من سكان مملكتنا، أسرة الصناعة التقليدية، أسرة تعمل في صمت ولكنها قبل كل شيء أسرة وطنية وحقيقية، وطنيتها طاهرة استقامتها لا تعرف الاعوجاج، تعلقها بقيمتها، تعلق متين لا يوازيه إيمان، هذه الأسرة لم ننسها، ولن ننساها وستجد هي بدورها ملفها مدرّساً محكماً حتى يمكنها أن تبقى مطبوعة بطابعها التقليدي الذي نريد قبل كل شيء أن لا يفنى وأن يبقى مدى السنين، ومن جهة أخرى أن تساير بوسائل جديدة وقروض جديدة ومناهج جديدة، الطلبات في السوق الداخلي وقبل كل شيء الطلبات في السوق الخارجي.



حضرات السادة :

هذه هي كلمتي لكم قبل شروعكم في عملكم، وان عملكم هذا هو جزء، بل معركة من المعارك التي تكون جهادنا الأكبر.

إن جهادنا الأكبر ابتدأ منذ 1956 وسوف يبقى مستمراً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لأن الجهاد الأكبر لا حد له، ذلك أن الجهاد الأكبر هو السعي وراء الكمال ولا حد للكمال، ذلك أن الجهاد الأكبر هو السعي وراء الفضيلة، ولا نهاية للفضيلة، ذلك أن عملكم هذا هو لبنة قبل كل شيء من اللبنة التي نضعها جميعاً ليعيش شعبنا والأجيال المقبلة عيشة راضية مرضية وحتى يمكننا أن نرضي ضمائرنا ونرضي أرواح أجدادنا، ونكون في مستوى مطامح أبائنا وحفدتنا وأبناء حفدتنا.

الله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه رضاه، وأن يلهمنا سواء السبيل وأن ينفخ فينا من روحه الطاهرة حتى يمكننا ونحن في عملنا اليومي أن نقوم بواجبنا قياماً يتلاءم مع وطنيتنا ويتلاءم مع إيماننا بالله ووفائنا لمبادئه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالرباط

الثلاثاء 2 جمادى الثانية 1393 — 3 يوليوز 1973